تعذيب المتهم بين الفقه الإسلامي والقانون العراقي

Doi: 10.23918/ilic2020.29

د. شيلان محمد علي القرداغي
مركز وعي للاستشارات وبناء القدرات-اربيل
Shilanqaradaqi@gmail.com

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه واجمعين
وبعد:

مما أصبح ظاهرة مألوفة من الممكن رؤيتها في الشارع، أو على التلفاز أو على شبكات التواصل هو رؤية أحدهم وهو يتعرض للضرب والتعذيب، وأحيانا للضرب المبرح والذي قد نسمع لا حقا أنه كان السبب في فقدانه لحياته، دون أن نرى استنكارا من أحد بل ان الإستنكار قد يأتي على عرض الصور في الاعلام لا على ضرب المجني عليه وفقدانه لحياته، وكذلك الصور التي تسرب بين الفينة والأخرى من السجون والتي نرى فيها أمرا مهولا من تعذيب للمتهمين وتكديسهم في مناطق مزدحمة لا يكادون يجدون فيها مكانا للجلوس ناهيك عن النوم والراحة ومتطلبات الحياة الأخرى ويكون هذا مقرونا بالضرب والإهانة والحرمان من الطعام والماء فتنتشر بينهم الأمراض الجلدية والحركية والنفسية.

فكان لابد لنا من وقفة نرى من خلالها حكم تعذيب المتهم بين الفقه الإسلامي والقانون العراقي، لنرى تحت مظلة من من هاتين المنظومتين يتم كل هذا الإنتهاك لحقوق الإنسان، وإن لم يكن ما يقومون به شرعا أو قانونيا فما العقوبة التي يجب أن ينالها الجاني؟

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة ومطلب تمهيدي ومبحثين:

مطلب تمهيدي في بيان معاني المصطلحات الضرورية في البحث

أولا: التعذيب

ثانيا: الضرب

ثالثا: المتهم و التهمة

رابعا: التعزير

المبحث الأول: ضرب المتهم في الفقه الإسلامي

المطلب الأول: أهداف الحدود والتعزيرات، وأسباب تعذيب المتهم.

المسألة الأولى: أهداف الحدود والتعزيرات

المسألة الثانية: أسباب تعذيب المتهم

السبب الأول: تعذيب المتهم للإقرار:

أولا: تعريف الإقرار

ثانيا: شروط صحة الإقرار

ثالثا: حكم الإقرار تحت التعذيب

رابعا: حكم تعذيب المتهم للإقرار

السبب الثاني: تعذيب المتهم تعزيرا

المطلب الثاني: حكم المُعَذَّب(الجاني):

المبحث الثاني: تعذيب المتهم في القانون العراقي

المطلب الأول: التعذيب في الإصطلاح القانوني:

المطلب الثاني : أنواع التعذيب

النوع الأول: المادي (الجسدي):

النوع الثاني: المعنوي (النفسي):

المطلب الثالث: حكم التعذيب في القانون العراقي

المطلب الرابع: حكم الإعتراف المنتزع تحت التعذيب في القانون العراقي:

المطلب الخامس: المسؤولية الجزائية المترتبة على انتزاع اعتراف المتهم بالإكراه في القانون العراقي:

الخاتمة في أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

مطلب تمهيدي في بيان معاني المصطلحات الضرورية في البحث

أولا: التعذيب:

التعذيب لغة: إكثار الضرب بعذبة السوط أي طرفها.^(١)

التعذيب في الإصطلاح الفقهي: هو إلحاق الأذى بالمتهم، سواء أكانت الأذية نفسية أو جسدية جراء إتهامه بأمر ما.^(٢)

^(١) التوقيف على مهمات التعاريف. زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي (ت: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م: ١٠١.

^(٢) هذا التعريف هو المفهوم الذي استنتجته من أوصاف عملية التعذيب في الكتب الفقهية، ولم أجد تعريفا دقيقا له في الكتب الفقهية.

ثانياً: الضرب:

الضرب هو إيقاع الأذى والالام بالشخص المقابل، سواء كان باليد أو باستعمال آلة مخصصة، أو غير مخصصة للضرب.

ثالثاً: التَّهْمَةُ والمُتَّهَمُ:

التَّهْمَةُ: مفرد، والمُجْمَعُ تَهْمٌ، تقول: اتَّهَمْتُهُ: أي أدخلتُ عَلَيْهِ التَّهْمَةَ، أي ما يُتَّهَمُ عَلَيْهِ، وَاتَّهَمْتُهُ: ظَنَنْتُ فِيهِ مَا نُسَبُّ إِلَيْهِ^(١) وَالمُتَّهَمُ: اسم مفعول من اتَّهَمَ، وهو كُلُّ شَخْصٍ اتَّهَمَ بِجَرِيْمَةٍ أو عمل مخالف للقانون^(٢). وعرف بأنه: من ادَّعى عليه بارتكاب جريمة بصفته فاعلاً لها، أو شريكاً فيها بالتحريض أو بالإتفاق أو بالمساعدة، وتوافرت أدلة أو قرائن كافية على توجيه الاتهام إليه^(٣).

رابعاً: التَّعْزِيرُ:

التَّعْزِيرُ (لغة): التَّأْدِيبُ، التَّوْقِيفُ عَلَى الْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ. وَلِهَذَا يُسَمَّى الضَّرْبُ دُونَ الْخَدِّ تَعْزِيراً، إِنَّمَا هُوَ أَدَبٌ^(٤). التعزير إصطلاحاً: هو التأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود^(٥)، وقال الرملي: (التعزير: هو التأديب في كل معصية لله أو لأدمي لا حد لها ولا كفارة). وقال السعدي: إنه تأديب السُّلْطَانِ، وَهُوَ دُونَ الْخَدِّ وَلَا يَبْلُغُ بِهِ الْخَدِّ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَلْغِ حَدَا فِي غَيْرِ حَدِّ فَهُوَ مِنَ الْمُتَعَذِّبِينَ^(٦).

أي أن التعزير هي العقوبة التي يستحقها المتهم إثر ارتكابه لجرم ما^(٨). وهذه المصطلحات هي من أكثر وأهم المصطلحات التي تتكرر في البحث، لذلك إرتأيت أن تكون في بداية البحث ليسهل عرض الأفكار الباقية.

المبحث الأول: ضرب المتهم في الفقه الإسلامي

قد يتوهم البعض أن تكرار كلمة ضرب وتعذيب في القرآن والسنة هو دليل على أن الضرب أو التعذيب مسموح به في الشريعة الإسلامية، وقد يتخذ كذريعة لتعذيب الناس بشتى الظروف والأسباب، فوجب التنويه والتوضيح لمعنى الضرب في الشريعة الإسلامية، والحالات التي يسمح فيها بضرب المتهم، والحالات التي يحرم فيها ذلك.

المطلب الأول: أهداف الحدود والتعزيرات، وأسباب تعذيب المتهم.**المسألة الأولى: أهداف الحدود والتعزيرات:**

للعقوبات حدوداً كانت أو تعزيرات- جملة أهداف بعضها متفق عليه، والبعض الآخر مختلف فيه، ونحن نجمل الأهداف المتفق عليها فيما يأتي:

أولاً: حفظ نظام الحياة: لا شك أن نظام الحياة لا يكون محفوظاً إلا بحفظ الضروريات الخمس التي عليها مدار الحياة، وجعل الشارع الحكيم العقوبات وسيلة من وسائل حماية الحياة ونظامها من كل ما يؤدي إلى زعزعة الحياة وانتشار الفوضى والفساد في الأرض.

قال ابن عابدين - رحمه الله -: (شرعت العقوبة لمصلحة تعود على كافة الناس، من صيانة الأنساب والأموال، والعقول، والأعراض، وزجر عما يتضرر به العباد من أنواع الفساد).

ثانياً: الزجر والردع: لا يختلف اثنان أن للعقوبات تأثيراً بالغاً في زجر الجاني عن معاودة تكرار جريمته أو جنائته، وردع غيره عن فعل الجريمة.

جاء في فتح القدير: "إِنَّهَا مَوَانِعُ قَبْلَ الْفِعْلِ، زَوَاجِرُ بَعْدَهُ: أَيُّ الْعِلْمُ بِشَرِّ عَيْتِهَا يَمْنَعُ الْإِقْدَامَ عَلَى الْفِعْلِ، وَإِقَاعُهَا بَعْدَهُ يَمْنَعُ مِنَ الْعَوْدِ إِلَيْهِ"^(٩).

ثالثاً: تحقيق العدل والرحمة: الشريعة الإسلامية عدل ورحمة كلها، والجريمة عدوان وظلم على هذه العدالة والرحمة. يقول ابن تيمية في العقوبات: "إنها شرعت رحمة من الله لعباده فهي صادرة عن رحمة الله الخالصة وإرادة الإحسان إليهم. ورحمته بالجاني لأن العقوبة تأديب له وتصحيح لسلوكه وعلاج له من الانحراف أما يقصد الطبيب في معالجة المريض"^(١٠).

المسألة الثانية: أسباب ضرب المتهم:

هناك عدة أسباب قد تتخذ ذريعة لضرب المتهم منها:

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ: ١٢/٦٤٤.

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م: ٢٥٠٢/٣.

(٣) جريمة تعذيب المتهم لحمله على الإعتراف والمسؤولية الجنائية فيها وتطبيقاتها في النظام السعودي (اطروحة ماجستير)، احمد صالح المطرودي بإشراف الدكتور: عبد الله بن الكيلاني بن سعيد الأوصيف-أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية-كلية الدراسات العليا-قسم العلوم الجنائية: ٢٧.

(٤) تهذيب اللغة: ٧٨/٢، والصاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م: ٧٤٤/٢.

(٥) نهاية المحتاج ١٦/٨ - ١٧.

(٦) السنن الصغير للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م: ٣٤٦/٣ برقم ٢٧٢٦.

(٧) التنف في الفتاوى، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّعْدِي، حنفي (ت: ٤٦١هـ) تحقيق: المحامي الدكتور صلاح الدين الناهي، دار الفرقان / مؤسسة الرسالة - عمان الأردن / بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ - ١٩٨٤: ٦٤٦/٢. وينظر: المطلع للعلي ص/ ٣٧٤، وكشف القناع ١٢١/٦، المغني مع الشرح الكبير ٣٤٧/١٠، المحرر ١٦٣/٢.

(٨) فهي ليست ضرباً للمتهم ليعترف، كما أنها ليست ضرباً له ليشتفي الضارب غليله منه كما يحصل في كثير من الحالات.

(٩) فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)، دار الفكر، د. ط: ٥٠٢١٢.

(١٠) الاختيارات الفقهية (مطبوع ضمن الفتاوى الكبرى المجلد الرابع)، نقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: علي بن محمد الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: ١٣٩٧هـ/١٩٧٨م: ٥٩٣.

السبب الأول: ضرب المتهم للإقرار:

أولاً: تعريف الإقرار:

الإقرار في اللغة: الاعتراف بالشيء.^(١)

وفي اصطلاح الفقهاء: هو الإخبار عن ثبوت حق للغير على المخبر، وهذا تعريف الجمهور.^(٢)

ثانياً: شروط صحة الإقرار:

يصح الإقرار من كل بالغ، عاقل، مختار، جازئ التصرف، فلا يصح إقرار الصغير، والمجنون، والمكره، والمحجور عليه، ولا يصح الإقرار بما يحيله العقل أو العادة؛ لأنه كذب، ولا يحل الحكم بالكذب.^(٣)

ثالثاً: حكم الإقرار تحت التعذيب:

التعذيب نوع من أنواع الإكراه، فلذلك إذا أقر إنسان تحت التعذيب فإن حكم هذا النوع من الإقرار كحكم الإقرار بالإكراه.

وقد اختلف الفقهاء في إقرار المكره إلى قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور إلى عدم صحة إقرار المكره.^(٤)

استدلوا بجملة أدلة، منها:

١- قوله تعالى { من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم } النحل: ١٠٦.

فإذا كان الشرع لم يؤخذ الناطق بالكفر عند الإكراه، فمن باب أولى ألا يؤخذ غيره بإقراره إذا كان على سبيل الإكراه.

٢- قوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَجَاوَزَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَا، وَالنِّسْيَانِ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ"^(٥) المعقول: قَالَ غَمَزَ بَنُ الْخَطَّابِ: لَيْسَ الرَّجُلُ أَمِينًا عَلَى نَفْسِهِ: إِذَا أَجَعْتَهُ، أَوْ أَوْثَقْتَهُ، أَوْ صَرَبْتَهُ"^(٦). أي: لا يؤمن أن يقر الإنسان على نفسه بجرم لم يفعله بسبب الجوع والضرب.

قال السرخسي: "لأنَّ الإقرارَ خبرٌ مُتَمَثِّلٌ بَيْنَ الصَّدَقِ، وَالْكَذِبِ، وَالْإِكْرَاهِ الظَّاهِرُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَاذِبٌ فِيمَا يُقَرُّ بِهِ، قَاصِدٌ إِلَى دَفْعِ الشَّرِّ عَنْ نَفْسِهِ، وَالْمُخْبِرُ عَنْهُ إِذَا كَانَ كَذِبًا، فَيُخْبِرُ بِالْإِخْبَارِ لَا بِصِيرٍ صَدَقًا"^(٧).

والتعذيب للإعتراف هو ما يحصل اليوم في أغلب أماكن الحجز والتوقيف، فيعذب المتهم بشتى أنواع التعذيب ليقر، وهو يقر بأقصى وأكبر التهم على نفسه كي يتخلص من الأذى والتعذيب الذي يصيبه، أو لكي ينفذ أحداً من أبناء عائلته من القتل والتعذيب أو هناك العرض إذا لم يقر هو بالجريمة، فيقر مرغماً وتثبت التهمة عليه وإن كان بريئاً.

القول الثاني: ذهب بعض متأخري الحنفية، وسحنون من المالكية وبعض الشافعية والحنابلة إلى صحة إقرار المكره إذا دلت القرائن على صدقه، أو كان معروفاً بالفجور.^(٨)

وهذا يعني أن مجرد إقرار المكره لا يعتبر صحيحاً إن لم يؤيد إقراره بقرائن.

واستدلوا بما روي أن قوماً من الكلاعيين سرق لهم متاع، فاتهموا أناساً من الحاكة، فأتوا النعمان بن بشير صاحب النبي صلى الله عليه وسلم، فحبسهم أياماً ثم خلى سبيلهم، فأتوا النعمان، فقالوا: خلبت سبيلهم بغير ضرب، ولا امتحان، فقال النعمان: "ما شئتم، إن شئتم أن أضربهم فإن خرج متاعكم فذاك، وإلا أخذت من ظهوركم مثل ما أخذت من ظهورهم"، فقالوا: هذا حكمك؟ فقال: "هذا حكم الله، وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم"^(٩).

ويرد على هذا الاستدلال بأنه ليس فيه ما يدل على جواز الضرب بالتهمة وإنما يجوز إذا تحققت التهمة، فلذلك قال أبو داود -راوي الحديث-: "إنما أُرْهِبُهُمْ بهذا القول، أي لا يجب الضرب إلا بعد الاعتراف".

والراجح هو قول الجمهور لقوة أدلتهم لا سيما في هذا الزمن الذي لا تكاد تجد فيه دولة لا تعذب معارضيه.

(١) كتاب العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: ٢٢/٥.

(٢) البحر الرائق: ٢٤٩/٧، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م: ٢٦٨/٣.

(٣) ينظر: الهداية في شرح بداية المبتدي، : علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني (ت: ٥٩٣هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان: ١٨٣/٣، جامع الأمهات، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ابن أبي بكر المشهور بابن الحاجب الكردي المالكي: ٢٨٠، البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م: ٤١٨/١٣.

(٤) عَرَفَ الْبَزْدِيُّ الْإِكْرَاهَ بِأَنَّهُ: حَمَلَ الْغَيْرَ عَلَى أَمْرٍ يَمْتَنِعُ عَنْهُ، بِتَخْوِيفٍ يَفْزَعُ الْحَامِلَ عَلَى إِيقَاعِهِ وَيَصِيرُ الْغَيْرُ خَائِفًا بِهِ. كشف الأسرار ٤ / ١٥٠٣. وقد وضعوا لتحقق الإكراه شروطاً هي:

١- قُدْرَةُ الْمُكْرِهَ (بِالْكَسْرِ) عَلَى إِيقَاعِ مَا هَدَّدَ بِهِ، لِكُونِهِ مُتَعَلِّقًا دَا سَطْوَةً وَبَطْشَ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُلْطَانًا وَلَا أَمِيرًا - ذَلِكَ أَنَّ تَهْدِيدَ غَيْرِ الْقَادِرِ لَا اِغْتِبَارَ لَهُ.

٢- خَوْفُ الْمُكْرِهَ (بِفَتْحِ الرَّاءِ) مِنْ إِيقَاعِ مَا هَدَّدَ بِهِ، وَالْمَقْصُودُ بِخَوْفِ الْإِيقَاعِ غَلْبَةُ الظَّنِّ، ذَلِكَ أَنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ مُعْتَبَرَةٌ عِنْدَ غَدَمِ الْأَدِلَّةِ، وَتَعَدُّرُ التَّوَصُّلِ إِلَى الْحَقِيقَةِ.

٣- أَنْ يَكُونَ مَا هَدَّدَ بِهِ قَتْلًا أَوْ إِثْلَاقَ غُصْنٍ، وَلَوْ بِإِذْهَابِ قُوَّتِهِ مَعَ بَقَايِهِ كِإِذْهَابِ الْبَصَرِ، أَوْ الْقُدْرَةُ عَلَى الْبَطْشِ أَوْ الْمُشْيِ مَعَ بَقَاءِ أَعْضَائِهَا، أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمُكْرَهَ مُتَمَتِّعًا عَنِ الْفِعْلِ الْمُكْرَهَ عَلَيْهِ لَوْلَا الْإِكْرَاهُ يَنْظُرُ: الموسوعة الفقهية الكويتية: ١٠٢/٦ - ١٠٤.

(٥) سنن ابن ماجه - كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي - حديث: ٢٠٣٩، وصحيح ابن حبان - كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، ذكر الإخبار عما وضع الله بفضل من هذه الأمة - حديث: ٧٣٢٦، والمستدرک علی الصحیحین للحاکم - كتاب الطلاق، حديث: ٢٧٣٣.

(٦) المصنف، عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري البجلي الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٣: ١٤١/٦.

(٧) المبسوط للسرخسي: ٨٤/٢٤.

(٨) نفس المصدر السابق وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ: ٣٤٥/٤، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ: ٧١/٥.

قَالَ الْأَزْرَعِيُّ: "الْوَلَاةُ فِي هَذَا الزَّمَانِ يَأْتِيهِمْ مَنْ يَنْهَى بِسَرَقَةٍ أَوْ قَتْلٍ أَوْ نَحْوِهَا فَيَضْرِبُونَهُ لِيَقَرَّ بِالْحَقِّ، وَيُرَادُ بِذَلِكَ الْإِقْرَارُ بِمَا ادَّعَاهُ حَصْنُهُ وَالصَّوَابُ أَنَّ هَذَا إِكْرَاهٌ، سَوَاءٌ أَقَرَّ فِي حَالِ ضَرْبِهِ أَمْ بَعْدَ وَعَلِمَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقَرَّ بِذَلِكَ لَضَرْبِ ثَانِيَا هـ وَهَذَا مُتَعَيِّنٌ".^(١)

رابعا: حكم ضرب المتهم للإقرار
من خلال إستقراء أقوال الفقهاء لا نجد من يجيز ضرب المتهم لمجرد اتهامه بل قد يصل الأمر الى ان نجد ما يشبه الإجماع السكوتي على عدم ذكر ضرب المتهم، مما يؤكد أن المتهم المطلق لا يضرب عند جميع الفقهاء، ولكن الذي يذكر عند بعض الفقهاء هو الاختلاف في ضرب المتهم المعروف بالفجور^(٢)، وكان من اهل الجريمة كالسرقة وقطع الطريق والقتل ونحو ذلك، وهم في ذلك على رأيين:

الراي للاول: حرمة ضرب المتهم، وهو قول الجمهور، وهو أحد الأقوال التي ذكرها ابن تيمية (أَنَّهُ يُحْبَسُ)^(٣) وَلَا يُضْرَبُ، وَهَذَا قَوْلُ أَصَنَعَ.^(٤)

ودليلهم في ذلك ما ورد في صحيح البخاري من قول الرسول في حجة الوداع "إِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ، وَأَنْبَازَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ"^(٥)، وما ورد في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا"^(٦).

واستدلوا كذلك بحديث النعمان بن بشير السابق في قصة الكلايين حين سُرِقَ لهم مَتَاعٌ واتهوا اناسا فلم يضربهم النعمان وقال: هذا حُكْمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وحُكْمُ رَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:

كل هذه نصوص صريحة صحيحة في حرمة ضرب المتهم.
قال الجُبَيْرِيُّ: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّرْبَ حَرَامٌ فِي الشَّقِيئِينَ، أَيْ سَوَاءٌ كَانَ ضَرْبُ لِيَقَرَّ، أَوْ لِيَصْدُقَ، خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَ جُلُهُ إِذَا ضُرِبَ لِيَصْدُقَ".

الراي الثاني: جواز ضرب المتهم قال القرافي: "وَيَجُوزُ لَهُ مَعَ قُوَّةِ التَّهْمَةِ ضَرْبُ الْمُتَّهَمِ ضَرْبَ تَعْزِيرٍ لَا ضَرْبَ حَدٍّ لِيَصْدُقَ، فَإِنْ أَقَرَّ وَهُوَ مَضْرُوبٌ اخْتَبَرَتْ حَالُهُ فَإِنْ ضُرِبَ لِيَقَرَّ فَلَا يُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ تَحْتَ الضَّرْبِ، أَوْ لِيَصْدُقَ وَأَعَادَ إِقْرَارَهُ بَعْدَ الضَّرْبِ أَخَذَ بِالْإِقْرَارِ الثَّانِي وَيَجُوزُ الْعَمَلُ بِالْإِقْرَارِ الْأَوَّلِ مَعَ كَرَاهَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْقَضَاءُ، وَلَهُ فِيمَنْ تَكَرَّرَتْ مِنْهُ الْجَرَائِمُ وَلَمْ يَنْزَجِرْ بِالْحُدُودِ اسْتِدَامَةٌ حَبْسِهِ إِذَا أَضَرَّ النَّاسَ بِجَرَائِمِهِ حَتَّى يَمُوتَ"^(٧).

وأرى أن أصحاب هذا الرأي قد خلطوا بين المعنى المقصود من التعزير-وهو تأديب المتهم بعد إثبات التهمة عليه-وبين ضربه دون سبب إلا الاتهام، فالضرب الأول مسموح به، لأن القصاص لا يقوم إلا به، أما الثاني فهو مناط الحديث هنا، وهو الذي عليه الخلاف.

وقد تجرأ الولاة-متمثلين بمن هم تحت امرتهم- على مخالفة الشرع، وتوهما أن الشرع -حين منع ضرب المتهم- لا يقوم بسياسة العالم ومصصلحة الأمة، وتعدوا حدود الله، وتولد من جهل الفريقين بحقيقة الشرع الخروج عنه إلى أنواع من الظلم والبدع والسياسة، جعلها هؤلاء من الشرع.

الراي الرابع:

قبل أن نذكر الراي الرابع بين الرايين السابقين نريد أن نبين وقت ضرب المتهم لأن في ذلك أثرا في بيان القول الرابع: وقت تعذيب المتهم يقسم الى قسمين:

١- تعذيب المتهم فور القبض عليه، بدون أدنى حق للمُعَذَّب في تعذيبه، ودون أن يؤدي ضربه إلى الإقرار بالتهمة، وهذا الضرب حرام والإقرار الحاصل عنده غير معتد به.

٢- تعذيب المتهم بعد سجنه للإقرار، دون تفرقة بين أن يكون المتهم جانبا أو لا.

ففي كلتا الحالتين أرى أن الراي الرابع هو حرمة ضرب المتهم لقوة أدلة اصحاب الراي الأول، كما أن الإتهام-وان كان باطلا – أصبح ذريعة لضرب الناس، وتصفية لحسابات سابقة، لذلك ومن باب سد الذرائع أرى حرمة ضرب المتهم، أما من قويت عليه التهمة بالقرائن والأدلة فأرى حبسه حتى يقر، أو يثبت براءته.

(١) مغني المحتاج: ٣: ٢٧٣.

(٢) أما النوعان الأولان أي المتهم المعروف بالصلاح والمتهم المجهول الحال نرى اتفاق العلماء على عدم جواز تعذيبهم مطلقا، بل أن العقوبة والضمان تلحق كل من عذبهم ظلما.

(٣) الحبس الشرعي ليس هو السجن في مكان ضيق، وإنما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان في بيت أو مسجد، أو كان بتوكيل نفس الخصم أو وكيله عليه، وملزمته له، ولهذا سماه النبي -صلى الله عليه وسلم- "أسيرا" كما روى أبو داود وابن ماجه، عن الهرماس بن حبيب عن أبيه عن جده، قال: "أتيت النبي بغريم لي، فقال: "الزمه"، ثم قال لي: "يا أبا بني تميم، ما تريد أن تفعل بأسيرك(سنن أبي داود: ٣/ ٣١٤ رقم: ٣٦٢٩)" وكان هذا هو الحبس على عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- وأبي بكر الصديق -رضي الله عنه- ولم يكن له محبس معد لحبس الخصوم، ولكن لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة دارا وجعلها سجنًا يحبس فيها: جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر، شمس الدين محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي (٠٠٠ - ٩٤٢ هـ)، تحقيق: الدكتور أبو الحسن، نوري حسن حامد المسلاتي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م: ٥٩/٨.

(٤) جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي (ت: ٩٤٢ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: الدكتور أبو الحسن، نوري حسن حامد المسلاتي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م: ٦٠/٨ - ٦١.

(٥) صحيح البخاري: ٥٠/٩.

(٦) صحيح مسلم: ٢٠١٨/٤.

(٧) الذخيرة للقرافي ٤١/١٠، وبالرغم من أنهم أجازوا الضرب إلا أنهم لم يجعلوا ضربه بيد الشرطة أو الحرس بل جعلوا ضربه للوالي والقاضي كما بينه ابن تيمية حيث قال: وَاخْتَلَفُوا فِيهِ: هَلْ الَّذِي يُضْرَبُ الْوَالِي دُونَ الْقَاضِي، أَوْ كِلَاهُمَا؟ أَوْ لَا يَسُوغُ ضَرْبُهُ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: أَخَذَهَا: أَنَّهُ يُضْرَبُ الْوَالِي وَالْقَاضِي، وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، مِنْهُمْ أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَإِنَّهُ قَالَ: يُمْتَحَنُ بِالْحَبْسِ وَالضَّرْبِ، وَيُضْرَبُ بِالسُّوْطِ مَجْزَأً.

القول الثاني: أَنَّهُ يُضْرَبُ الْوَالِي دُونَ الْقَاضِي، وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ. القول الثالث: أَنَّهُ يُحْبَسُ وَلَا يُضْرَبُ، وَهَذَا قَوْلُ أَصَنَعَ، ثُمَّ قَالَتْ طَائِفَةٌ، مِنْهُمْ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَمُطَرَفٌ، وَابْنُ الْمَاجَشُونِ: إِنَّهُ يُحْبَسُ حَتَّى يَمُوتَ يَنْظُرُ: جواهر الدرر: ٦٠/٨ - ٦١.

السبب الثاني: تعذيب المتهم تعزيراً:

التعذيب تعزيراً لا يكون إلا بعد ثبوت التهمة، فإن ثبتت التهمة أجاز الفقهاء ضرب المتهم تعزيراً، ولكن مراتب التعزيز تختلف بحسب الجناية وبحسب مكانة الجاني.

قال علاء الدين السمرقندي: "يكون التعزيز على قدر الجناية وعلى قدر مراتب الجاني، قد يكون بالتغليظ في القول وقد يكون بالحبس وقد يكون بالضرب"^(١)

ولا يجوز تعذيب المعزّر وإهدار آدميته باسم عقوبة التعزيز، ولا يصح تضييع معاني الكرامة فيه كشمته وكشف عورته وتحقيره، ويحرم تجويعه وتعريضه للبرد والحر أو تعطيل منافع جسمه^(٢)، بل نص الفقهاء على حرمة التعزيز بحلق اللحية، لأنها من شعائر الإسلام^(٣)، ونقلوا حرمة الصفع على الوجه ونحوه، فهذه الأمور ونحوها تخرج بالعقوبة من هدف التقويم والإصلاح إلى الإذلال والإحتقار، وليس ذلك من المقاصد المعتمدة في الإسلام^(٤).

وخوفاً من إستغلال المناصب لإلحاق الأذى بالأعداء رفضت المنظومة الفقهية الإسلامية الانصياع الكامل لمتطلبات السلطة، فأنكرت شرعية التعذيب، كما فتحت باب التعزيز على مصراعيه، لتتيح للمجتمع أن يحدث منظومته القانونية العقابية بما يتناسب مع ظروف ومقتضيات كل عصر.

وقد استند الفقهاء المسلمون إلى ما ورد في سورة الأنعام "لا تزر وازرة وزر أخرى"، ليذهبوا إلى ضرورة الفصل بين مقامي السلطة والسياسة من جهة، والأحكام الشرعية والدينية من جهة أخرى، ورجعوا لقول الرسول "اذرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة"^(٥)، وهو ما تابعه الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، واتخذ منه عنواناً للسياسة العامة للدولة، حيث قال هو الآخر "لأن أعطل الحدود بالشبهات أحب إليّ أن أقيمها بالشبهات"^(٦).

وقد وردت كلمة تعزير في بعض الكتب الفقهية تحت مسمى السياسة؛ والسياسة هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جري^(٧).

فالسياسة هي القانون الموضوع لإرعاية الآداب، والمصالح وانتظام الأموال، والسياسة نوعان:

- ١- سياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من الشريعة تنفع كثيراً من المظالم، وتزدغ أهل الفساد، وتوصل إلى المقاصد الشرعية فالشريعة توجب المصير إليها والاعتماد في إظهار الحق عليها، وهي باب واسع^(٨).
- ٢- سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها.

يقول ابن عابدين: "والظاهر أن السياسة والتعزير مترادفان ولذا عطفوا أحدهما على الآخر لبيان التفسير، والتعزير تأديب دون الحد من العزّز بمعنى الردّ والردع وأنه يكون بالضرب وغيره، وقالوا إن التعزير موكول إلى رأي الإمام، فقد ظهر لك بهذا أن باب التعزير هو المتكفل لأحكام السياسة، وبه علم أن فعل السياسة يكون من القاضي أيضاً، والتعزير بالإمام ليس للاختصاص عن القاضي بل لإكزيمه هو الأصل، والقاضي نائب عنه في تنفيذ الأحكام، للقاضي تعزير المتهم. وصرح الرليعي قبيل الجهاد أن من السياسة عفوته إذا غلب على ظنه أنه سارق وأن المسروق عنده"^(٩).

وينبغي أن نعلم أن مقصود ابن عابدين بالسياسة هنا السياسة الشرعية العادلة ولا يعني البتة السياسة الظالمة الجائرة إذ لم نجد في الكتب الفقهية قولاً ولو ضعيفاً أجاز ضرب المتهم بناء على سياسة جائرة لأن هذا ظلم بين وجور صارخ مخالف لما جاءت به الشريعة الغراء من مبادئ العدل والإصلاح والرحمة والمساواة.

المطلب الثاني: حكم التعذيب (الجاني):

ان حصل للمتهم أو السجين تلف بسبب التعذيب في ضربه أو تعذيبه، ففيه الضمان بما يوجبه من عقوبة، أو قصاص، أو أرش (تعويض).

فإن مات تحت التعذيب، فلا يخلو من حالين:

- ١- أن يكون الضرب مشروعاً في مثل حاله، وحصل بالقدر المشروع دون ظلم واعتداء، ففي هذه الحال يكون هدراً لا ضمان فيه، ولا شيء على من ضربه.

(١) تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (ت: نحو ٥٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م: ١٤٧/٣. عول فقهاء الإسلام على إجازة توجه الاتهام وعدمه، وكيفية معاملة المتهم، بناءً على حال هذا الشخص وأوصافه، فجعلوها قرينة على قوة التهمة وضعفها. ولكنني أرى أن كلام الفقهاء في هذا الشأن ينبغي أن يفهم بأسلوب آخر، فإذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية تساوي الناس أمام القضاء وعدم التفرقة بينهم، فإنه يصعب علينا التأكد من حال الشخص، فقد نظن بالإنسان السلامة فإذا به -والعياذ بالله تعالى- من أهل الشر والفجور لا سيما في زماننا اليوم. ومن جهة أخرى فإن النفس البشرية يعترها النقص وارتكاب الخطأ، بالتالي فإن إمكانية الوقوع بالفعل المحرم أمر وارد، والاستفراء قد دلّ على أن كل إنسان لا تخلو نفسه من عيب ما يشوب تفكيره أو شعوره أو إرادته، سواء كان هذا العيب ثابتاً أو كان طارئاً بصفة عرضية زائلة: أحكام المتهم في الفقه الإسلامي: ٣٤.

(٢) البحر الرائق ٧٦/٥.

(٣) فقه السنة، سيد سابق (ت: ١٤٢٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م: ٥٩١/٢.

(٤) أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام، د: حسن أبو غدة، مكتبة المنار الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م: ٢٩.

(٥) سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م: ٣٣/٤.

(٦) البداية شرح الهداية، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيثاني الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م: ٢٩٥/٦.

(٧) البحر الرائق ١١/٥.

(٨) البحر الرائق ٧٦/٥.

(٩) ينظر: الدرر المختار ١٥/٤.

قال ابن قدامة: "وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي سَائِرِ الْحُدُودِ، أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَنْ تَلَفَ بِهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فَعَلَهَا بِأَمْرِ اللَّهِ وَأَمْرٍ رَسُولِهِ، فَلَا يُؤَاخَذُ بِهِ^(١)". وهذا الضرب وإن لم يكن في حد شرعي؛ لكنه في حكمه؛ لأنه ضرب مشروع ومأذون فيه، وما ترتب على المأذون فهو غير مضمون^(٢).

٢- أن يكون التعذيب غير مشروع، أو كان مشروعاً لكن حصل فيه اعتداء كماً أو كيفاً كمن ضرب الزاني أكثر من مائة جلدة أو ضربه مائة ولكن بقوة وعنف فمات، ففي هذه الحال يتحمل المعتدي الضمان: أ- فإن كان فعله يقتل المتهم يقيماً أو غالباً، لطبيعة الوسيلة، كالمنع من الطعام، أو العلاج، أو الضرب بالآلات الحادة، أو كان المتهم لا يحتمل هذا الأذى لضعفه، أو مرضه، فإن الجناية تكون من باب "القتل العمد" عند جمهور الفقهاء،

ويكون الحق فيها لأهل الميت في الاختيار بين القصاص، أو الدية، أو العفو دون مقابل^(٣).
ب- وإن كان الفعل لا يقتل عادةً، أو وقع على شخص أو مكان لا يموت منه الإنسان غالباً، فهذا من باب "القتل شبه العمد"، تجب فيه الدية المغلطة^(٤). إلا أن يعفو أهل القتل^(٥).

وقد ذكر السرخسي للقتل شبه العمد معنيين فورد في "المبسوط": "وَأَمَّا شِبْهُ الْعَمْدِ: فَهُوَ مَا تَعَمَّدَتْ ضَرْبُهُ بِالْعَصَا أَوْ السُّوطِ أَوْ الْحَجَرِ أَوْ الْيَدِ، فَإِنَّ فِي هَذَا الْفِعْلِ مَعْنَيْنِ: الْعَمْدُ: بِاعْتِبَارِ قَصْدِ الْفَاعِلِ إِلَى الضَّرْبِ. وَمَعْنَى الْخَطَا: بِاعْتِبَارِ انْعِدَامِ الْقَصْدِ مِنْهُ إِلَى الْقَتْلِ؛ لِأَنَّ الْأَلَةَ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا آتَى الضَّرْبِ لِلتَّأْدِيبِ دُونَ الْقَتْلِ^(٦)". أما ما كان دون القتل ففيه الإرش حسب درجة التعدي على المجني عليه. الراي الراجح:

هنا لابد أن نقف عند قاعدتين مهمتين لنحكمهما وهما:

١- القاعدة الأصولية: "الأصل براءة الذمة"^(٧)

٢- القاعدة القانونية "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"^(٨)

نحاول من خلالهما أن نصل إلى رأي أقرب ما يكون إلى الصواب فنقول:

إذا اتهم شخص بجريمة ما والقي القبض عليه فلا يجوز ضربه ولا تعذيبه قبل التحقيق تماشياً مع هاتين القاعدتين. فإذا ثبتت التهمة بحقه فأتاك يحكم عليه ويطبق عليه الحكم بالحدود هذا الحكم معطل في زماننا- أو التعزير أو الحبس، ولكن هنالك قاعدة ثالثة هي قول الرسول صلى الله عليه وسلم: لا ضرر ولا ضرار^(٩)، وهي أصل من أصول التشريع، والحكم فيها هو براءة ذمة الإنسان من الاتهام، ولكن يمكن أن يؤدي تطبيق هذا الحكم إلى ضرر على المجتمع، وهنا يطبق حكم آخر، وهو جواز مسائلة هذا الشخص لمصلحة المجتمع وإن لم نحصل على الاعتراف الذي يفي بالغرض.

المبحث الثاني: تعذيب المتهم في القانون العراقي

نظراً لأن الشريعة الإسلامية لا يمكن أن تطبق أحكامها الآن، لذا نجد أن علينا اللجوء إلى قوة نافذة تستطيع رفع الحيف الواقع على المتهم، وتستطيع أن تلجم كل من تسول له نفسه التطاول على الناس دون سبب شرعي وقانوني. لذلك وجب علينا أن نسبر الغور في القانون العراقي، لنرى حكمه على المتطاولين على الناس وخاصة في هذه الظروف التي لا يمر فيها يوم إلا ونرى العشرات من المعتقلين وهم يتعرضون لشتى أصناف التعذيب، ومعذبوهم مطمئنون أن لا سلطة عليهم ولا حساب، ويكون ذلك ضمن مطالب:

المطلب الأول: التعذيب في الإصطلاح القانوني

لم يعرف المشرع العراقي التعذيب في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩م، ولكنه عاد مؤخراً في قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ فعرف التعذيب في المادة ١٢ الفقرة (الثانية هـ) عندما نص على (التعذيب يعني التعمد

(١) المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجاعلي المقدسي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م: ١٦٥/٩، وينظر: الفقه على المذاهب الأربعة: ٢٥٧/٥، والشرح الممتع: ١٠٠/٤.

(٢) شرح القواعد السعدية، عبد المحسن بن عبد الله بن عبد الكريم الزامل اعنتى بها وخرج أحاديثها: عبد الرحمن بن سليمان العبيد، أيمن بن سعود العنقري دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م: ١٣٧/١.

(٣) الأصل المعروف بالمبسوط، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت: ١٨٩هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفعاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي: ٤٣٧/٤، ونهاية الزين في إرشاد المبتدئين، محمد بن عمر نووي الجاوي البنتي (ت: ١٣١٦هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى: ٣٤٠.

(٤) الدية المغلطة تؤخذ من قول الرسول صلى الله عليه وسلم: لا إن قَتَلَ الْخَطَا شِبْهُ الْعَمْدِ: قَتَلَ السُّوطِ أَوْ الْعَصَا، فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ: مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطْنِهَا أَوْلَادُهَا. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شبيب الأننوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م: ٦٠٧/٦، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م: ١٠١/٦.

(٥) بدائع الصنائع: ٢٥١/٧. وفي المغني: ضَرْبُهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا؛ إِمَّا لِقَصْدِ الْغَدَاوَانِ عَلَيْهِ، أَوْ لِقَصْدِ التَّأْدِيبِ لَهُ، فَيُسْرَفُ فِيهِ، كَالضَّرْبِ بِالسُّوطِ، وَالْعَصَا، وَالْحَجَرِ الصَّغِيرِ، وَالْوَكْرِ وَالْيَدِ، وَسَائِرِ مَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا إِذَا قَتَلَ، فَهُوَ شِبْهُ عَمْدٍ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ الضَّرْبَ دُونَ الْقَتْلِ، وَيُسَمَّى عَمْدَ الْخَطَا وَخَطَا الْعَمْدِ؛ لِاجْتِمَاعِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا فِيهِ، فَإِنَّهُ عَمْدَ الْفِعْلِ، وَأَخْطَا فِي الْقَتْلِ، فَهُوَ لَا قَوْلَ فِيهِ. وَالدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَجَعَلَهُ مَالِكٌ عَمْدًا مُوجِبًا لِلْقَصَاصِ: ٢٧١/٨. وينظر: المجموع شرح المهذب: ١٢٢/٢٠.

(٦) المبسوط: ٦٤/٢٦.

(٧) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م: ٥٣.

(٨) جاء في المادة (١٩ - خامساً) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ: المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة، موقع البرلمان العراقي - دستور جمهورية العراق: <http://ar.parliament.iq>

(٩) سنن ابن ماجه ٤٣٠/٣.

المطلب الخامس: المسؤولية الجزائية المترتبة على انتزاع اعتراف المتهم بالإكراه

إن من يقوم بانتزاع الاعتراف من المتهم يجب أن تكون له صفة أساسية وهي أن يكون موظفاً، أو مكلفاً بخدمة عامة، وأن أفعال تعذيب المتهم لانتهزاع اعترافه بالقوة تتفاوت من حيث الجسامية ويكون على مراتب:

- ١- التعذيب البسيط.
 - ٢- التعذيب الجسيم الذي يؤدي إلى عاهة مستديمة.
 - ٣- التعذيب الجسيم الذي يفرض على موت المجني عليه^(١)
- وهذا الأخير يدخل ضمن المادة ٤١٠ عقوبات^(٢) (جريمة الاعتداء المفضي إلى الموت) ونصها: "من اعتدى عمداً على آخر بالضرب أو بالجرح أو بالعنف أو باعطاء مادة ضارة أو بارتكاب أي فعل آخر مخالف للقانون ولم يقصد من ذلك قتله ولكنه أفضى إلى موته يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة. وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشرين سنة إذا ارتكبت الجريمة مع سبق الإصرار أو كان المجني عليه من أصول الجاني أو كان موظفاً أو مكلفاً بخدمة عامة ووقع الاعتداء عليه أثناء تأدية وظيفته أو خدمته أو بسبب ذلك".^(٣)
- والتعذيب البسيط يكون مسؤولية الجاني وفقاً لأحكام المادة (٤١٣) من قانون العقوبات، ونصها:
- ١- من اعتدى عمداً على آخر بالجرح أو بالضرب أو بالعنف أو بارتكاب أي فعل آخر مخالف للقانون فسبب له أذى أو مرضاً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على مائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين.
 - ٢- وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات والغرامة التي لا تزيد على ثلثمائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين.
 - ٣- أ - إذا نشأ عن الاعتداء كسر عظم.
 - ٤- ب - إذا نشأ عن الاعتداء أذى أو مرض أعجز المجني عليه عن القيام بأشغاله المعتادة مدة تزيد على عشرين يوماً.
 - ٥- وتكون العقوبة الحبس إذا حدث الإيذاء باستعمال سلاح ناري أو آلة معدة لغرض الإيذاء أو مادة محترقة أو أكلة أو ضارة".
- وإذا تمادى الموظف أو المكلف بخدمة عامة في إيقاع أنواع وصنوف التعذيب بحق المجني عليه يترتب في بعض الأحيان إلحاق عاهة مستديمة بالمتهم، وإذا ما تحققت هذه النتيجة نكون أمام جريمة الإيذاء العمد المعاقب عليه وفقاً لأحكام المادة (٤١٢) من قانون العقوبات، والذي يشكل جنائية حيث تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة.
- وهذا نص المادة (٤١٢):

- ١- من اعتدى عمداً على آخر بالجرح أو بالضرب أو بالعنف أو باعطاء مادة ضارة أو بارتكاب أي فعل آخر مخالف للقانون قاصداً إحداث عاهة مستديمة به يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة، وتتوفر العاهة المستديمة إذا نشأ عن الفعل قطع أو انفصال عضو من أعضاء الجسم أو بتر جزء منه أو فقد منفعته أو نقصها أو جنون أو عاهة في العقل أو تعطيل إحدى الحواس تعطيل كلياً أو جزئياً بصورة دائمة أو تشويه جسيم لا يرجي زواله أو خطر حال على الحياة.
- ٢- وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس إذا نشأت عن الفعل عاهة مستديمة دون أن يقصد الجاني إحداثها".^(٣)

الخاتمة (أهم النتائج والتوصيات):**١-النتائج:**

- بعد حمد الله سبحانه وتعالى على أن وفقنا لكتابة هذا البحث نورد على عجلة أهم النتائج التي توصل إليها البحث:
- ١- الضرب هو إيقاع الأذى والالام بالشخص المقابل، سواء كان باليد أو باستعمال آلة مخصصة، أو غير مخصصة للضرب. أما التعزير فهو التأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود، وقيل إنه تأديب السلطان، وهو دون الحد ولا يبلغ به الحد، لقوله عليه السلام من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين.
 - ٢- القانون العراقي اعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون وفقاً لأحكام المادة (٣٣٣) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل ٢- هناك عدة أسباب قد تتخذ ذريعة لضرب المتهم منها: ضرب المتهم للإقرار وضرب المتهم للتعزير.
 - ٣- وقد اختلف الفقهاء في إقرار المكره إلى قولين:
 - القول الأول: ذهب الجمهور إلى عدم صحة إقرار المكره، القول الثاني: ذهب بعض متأخري الحنفية، وسحنون من المالكية وبعض الشافعية والحنابلة إلى صحة إقرار المكره إذا دلت القرائن على صدقه، أو كان معروفاً بالفجور
 - ٤- اختلف الفقهاء في حكم تعذيب المتهم على رأيين: الرأي الأول: حرمة ضرب المتهم، وهو قول الجمهور، الرأي الثاني: جواز ضرب المتهم، الرأي الراجح هو حرمة تعذيب المتهم لقوة أدلة أصحاب الرأي الأول، كما أن الإتهام-وان كان باطلاً - أصبح ذريعة لضرب الناس، وتصفية لحسابات سابقة، لذلك ومن باب سد الذرائع أرى حرمة ضرب المتهم وتعذيبه، أما من قويت عليه التهمة بالقرائن والأدلة فأرى حبسه حتى يقر، أو يُثبت براءته.
 - ٥- التعذيب تعزيراً لا يكون إلا بعد ثبوت التهمة، فإن ثبتت التهمة أجاز الفقهاء ضرب المتهم تعزيراً، ولكن مراتب التعزير تختلف بحسب الجنائية وبحسب مكانة الجاني.
 - ٦- إن حصل للمتهم أو السجين تلف بسبب التعذيب في ضربه أو تعذيبه، ففيه الضمان بما يوجب من عقوبة، أو قصاص، أو أرض (تعويض).

(١) ينظر: جريدة الصباح- المسؤولية القانونية عن تعذيب المتهم في القانون العراقي- القاضي كاظم عبد جاسم الزبيدي--

<http://alsabaah.iq/11761/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A>

(٢) موقع درر العراق- قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20706.html>

(٣) موقع درر العراق- قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20706.html>

- ٧- التعذيب في القانون العراقي نوعان:
النوع الأول: المادي (الجسدي) ومنها الضرب وسحق أصابع المجني عليه وقلع الاظافر أو ربط المجني عليه بسلك كهربائي أو وضعه بزنزانة منفردة بغرفة مظلمة دون استجواب أو هناك عرضه واغتصابه. النوع الثاني: المعنوي (النفسي): وهو نوع من أنواع التعذيب الذي يعتمد بشكل رئيسي على التأثير النفسي أكثر من الجسدي.
- ٨- لا يجوز انتزاع اعتراف المتهم تحت التعذيب، حيث نصت المادة (٢١٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل
- ٩- من اعتدى عمداً على آخر بالجرح أو بالضرب أو بالعنف أو باعطاء مادة ضارة أو بارتكاب أي فعل آخر مخالف للقانون قاصداً احداث عاهة مستديمة به يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة، وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس اذا نشأت عن الفعل عاهة مستديمة دون ان يقصد الجاني احدثها.

التوصيات:

١. يجب أن تنص أنظمة الحكم على أن الإنسان بريء حتى تثبت إدانته، وأن يطبق ذلك على الواقع.
٢. تشريع قوانين تجرم تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف لما في ذلك من تضليل للعدالة، وسعي لطمس معالمها.
٣. ألا تقتصر عقوبة الجاني في جريمة التعذيب على العقوبة التأديبية، بل لا بد من ترتب عقوبة جنائية بحقه، اتفاقاً مع قواعد الإسلام، وما نادى به من حفظ كرامة الناس.
٤. تعويض ضحايا التعذيب، فمن الممكن أن يؤدي الألم البدني والنفسي الذي يحدثه التعذيب إلى الألم والإعاقات المزمنة، واضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب. وهذا هو السبب في أنه من المهم أن يحصل الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب على سبل الانتصاف، وأن يتم تقديم مرتكبي التعذيب إلى العدالة. ويمكن أن يشمل جبر الضرر: الرعاية الطبية، وتقديم المشورة، والتعويض النقدي، وإعادة التأهيل، وإعادة الاندماج في المجتمع.
٥. أن تقوم لجان حقوق الإنسان بزيارة السجون للإطلاع على أحوال السجناء والتنبه على المخالفات التي تحدث في السجون ومراكز التوقيف والتي تلحق الأذى بالسجناء من الناحية المادية والمعنوية.
٦. إطلاق سراح من لم تثبت التهم بحقهم، وعدم إبقائهم في السجون لما في ذلك من أذية نفسية وجسدية ومادية للمتهم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر:

١. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٢٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٢. احكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام، د: حسن ابو غدة، مكتبة المنار الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣. احكام المتهم في الفقه الاسلامي، نزار رجا سبتي صبرة، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. ٢٠٠٦م.
٤. الاختيارات الفقهية (مطبوع ضمن الفتاوى الكبرى المجلد الرابع)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: علي بن محمد الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: ١٣٩٧هـ/١٩٧٨م
٥. الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٦. الأصل المعروف بالمبسوط، محمد بن الحسن الشيباني (ت: ١٨٩هـ)، تحقيق: أبو الوفا الأفعاني، ادارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي
٧. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، ابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، بدون تاريخ.
٨. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
٩. البناية شرح الهداية، محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٠. البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني (ت: ٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
١١. تحفة الفقهاء، تأليف: محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (ت: نحو ٥٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
١٢. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م
١٣. التوقيف على مهمات التعاريف. زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٤. جامع الأمهات، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضر، الإمامة للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٥. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ

١٦. جريمة تعذيب المتهم لحمله على الإقرار والمسؤولية الجنائية فيها وتطبيقاتها في النظام السعودي (رسالة ماجستير)، احمد صالح المطرودي، اكااديمية نايف العربية للعلوم الأمنية-كلية الدراسات العليا-قسم العلوم الجنائية.
١٧. جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر، شمس الدين محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي (١٠٠٠ - ٩٤٢ هـ)، تحقيق: الدكتور أبو الحسن، نوري حسن حامد المسلاتي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.
١٨. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠ هـ)، دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٩. حقوق الإنسان، محمود شريف بسيوني وآخرون الجزء الأول، الفقرة الأولى من المادة الأولى، من إعلان الأمم المتحدة لحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ١٩٨٨م، الطبعة الأولى.
٢٠. الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (المتوفى: ٦٨٤ هـ)، المحقق: جزء ١، ٨، ١٣: محمد حجي، جزء ٢، ٦: سعيد أعراب، جزء ٣ - ٥، ٧، ٩ - ١٢: محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م.
٢١. رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢ هـ)، دار الفكر-بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ.
٢٢. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي
٢٣. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٢٤. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٢٥. السنن الصغير للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
٢٦. شرح القواعد السعدية، عبد المحسن بن عبد الله بن عبد الكريم الزامل، اعتنى بها وخرج أحاديثها: عبد الرحمن بن سليمان العبيد، أيمن بن سعود العنقري، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية
٢٧. الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١ هـ)، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ.
٢٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى: ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٢٩. العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠ هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٣٠. فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام (المتوفى: ٨٦١ هـ)، دار الفكر، د. ط. ب.
٣١. فقه السنة، سيد سابق (ت: ١٤٢٠ هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٣٩٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٣٢. الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (المتوفى: ١٣٦٠ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٣. كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١ هـ)، دار الكتب العلمية.
٣٤. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠ هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د. ط. ب.
٣٥. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت: ٧١١ هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٣٦. المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣ هـ)، دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٣٧. المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، دار الفكر.
٣٨. المستدرک على الصحيحين، محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
٣٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٤٠. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي د. ط. ب.
٤١. المصنف، عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: ٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

٤٢. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٤٣. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٤٤. المغني، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجعافلي المقدسي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
٤٥. الموسوعة الفقهية الكويتية: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، عدد الأجزاء: ٤٥ أجزاء، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة - مصر، الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة
٤٦. التنف في الفتاوى، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّعدي، حنفي (ت: ٤٦١هـ)، تحقيق: المحامي الدكتور صلاح الدين الناهي، دار الفرقان / مؤسسة الرسالة - عمان الأردن / بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
٤٧. نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، محمد بن عمر نووي الجاوي البنتني (ت: ١٣١٦هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى.
٤٨. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
٤٩. الهداية في شرح بداية المبتدي، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني (ت: ٥٩٣هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

المواقع الإلكترونية:

- ١- موقع البرلمان العراقي- دستور جمهورية العراق <http://ar.parliament.iq>
- ٢- موقع استشارات قانونية- بحث: جريمة التعذيب في القانون العراقي، بحث للاستاذ وصفي هاشم عبد الكريم- مدرس كلية القانون جامعة البصرة. <https://www.mohamah.net/law/>
- ٣- "The World Rule of Law Movement and Russian Legal Reform" edited by Francis Neate and Holly Nielsen, Moscow JUSTITSINFORM 2007

رابط الكتاب:

- <https://web.archive.org/web/20111123014236/http://philosophicalclub.ru/content/docs/worldruleoflaw.pdf>
- ٤- موقع: <http://www.inquiriesjournal.com/articles/1262/2/torturing-america-securing-the-american-interest>
- ٥- موقع: درر العراق-القوانين والتشريعات العراقية <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/4895.html>
- ٦- موقع درر العراق- قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20706.html>

ملخص بحث:

ضرب وتعذيب المتهم أصبح من الأمور التي يتسامح فيها كثيرون، بل أصبح منظراً مألوفاً أن نرى الناس وهم يتعرضون للضرب والإهانة، دون أن نجد من يستنكر هذا الأمر إلا أصواتاً خافتة قد نسمعها بين الفينة والأخرى من بعض المدافعين عن حقوق الإنسان، لذلك ارتأيت أن أكتب بحثاً عن حكم ضرب وتعذيب المتهم بين الفقه الإسلامي والقانون العراقي، وقسمت البحث إلى مقدمة ومطلب تمهيدي في بيان معاني المصطلحات الضرورية في البحث، ومبحثين، المبحث الأول: تعذيب المتهم في الفقه الإسلامي، وفيه مطلبان، المطلب الأول: أهداف الحدود والتعزيرات، وأسباب تعذيب المتهم. والمطلب الثاني: حكم المٌعَذَّب (الجاني). والمبحث الثاني: تعذيب المتهم في القانون العراقي، وفيه أربعة مطالب، والخاتمة في أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

كلمات مفتاحية: تعزير، تعذيب، ضرب، حكم، الفقهاء، القانون

Research Summary:

Beating and torturing the accused has become one of the things that he tolerates a lot. Rather, it has become a common sight to see people being beaten and insulted, without finding those who condemn this matter only with soft voices, so I thought that I write in search of the ruling on beating and torturing the accused between Islamic jurisprudence and Iraqi law, The research was divided into an introduction and an introductory requirement in explaining the meanings of the necessary terms in the research, and two topics, the first topic: torture of the accused in Islamic jurisprudence, and has two requirements, the first requirement: the objectives of limits and interpretations, and the reasons for torturing the accused.

Keywords: ta'zir, torture, beatings, judgment, jurists, law